الفقرة الخامسة: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة هي تلك البحوث التي تم إنجازها في ميادين البحث العلمي، سواء أكانت في مراكز البحوث أم الجامعات والاكاديميات العلمية أم التي أجيزت بعد مناقشة في الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة[1].

وفي الدراسات القانونية، كثيرا ما تتشابه الدراسات، ويصعب إيجاد دراسة جديدة إلا ما ندر. لذا فهذه الفقرة تعد من أهم النقاط للباحث، فكثير من قرارات اللجان مبنية بشكل كبير على هذه الفقرة وقدرة الباحث إثبات نفسه.

يذكر الباحث في هذه الفقرة ما كتب في موضوعه، أو في جانب من جوانبه من الرسائل العلمية (الرسائل والدكتوراه)، والكتب والبحوث العلمية، فيذكر عنوان البحث، واسم الباحث، ويذكر موجزا مقتضبا له، ثم يذكر جوانب النقص والقصور فيه، مع الحرص على عدم الطعن في الباحثين السابقين أو التقليل من جهودهم.

ومن المتفق عليه عند علماء المنهجية أن من أهم عناصر خطة البحث عنصر الدراسات السابقة، لأنه يعكس أمانة الباحث واحترامه للتقاليد الجامعية من ناحية، ومن ناحية أخرى يجعل مسيرة الدراسات الجامعية متصلة دون إهمال لجهود المتقدمين.

[1] ـ عقيل حسين عقيل، م س، ص: 178 .

ومما يلزم الباحث عند عرضه للدراسات السابقة أن يبين نظراته النقدية الفاحصة في تلك الدراسات، وذلك لكي يمكن لمناقشي الخطة أن يتعرفوا على قدرة الباحث وإمكانيته في التوصل لنتائج مهمة لم تتوصل لها تلك الدراسات، وتتجلى أهمية هذا العرض النقدي للدراسات السابقة في أمرين مهمين:

ـ تفادي تكرار البحوث.

ـ إيجاد المسوغات المقنعة لدراسة الموضوع الذي تم اختياره.

ومن أخطاء في عرض الدراسات السابقة:

ـ الإجمال في عرض الدراسة وعدم ذكر فصولها وأبوابها.

ـ إدراج المقالات والكتيبات ضمن الدراسات السابقة.

ـ عدم إيراد المعلومات الكاملة عن الدراسة مثل تاريخ النشر أو مكانها إذا كانت رسالة أكاديمية ومتى نوقشت.

ـ لا يبين الباحث بشكل واضح الفرق بين بحثه أو ما ينوي بحثه وبين الدراسة السابقة وما ينوي إضافته على الدراسة.

ـ اعتزاز الباحث بنفسه وهضمه جهد الباحثين الآخرين أو إلزامهم الباحثين السابقين بما لا يلزمه.

والمقترح في الدراسات السابقة:

ـ ذكر الدراسات التي تحدثت عن جزئية من جزئيات فكرة البحث، وهنا يوضح الفرق بينهما إجمالا وبإيجاز.

ـ الدراسات التي تناولت نفس فكرة الموضوع، وهنا يبين الباحث الفرق بين دراسته وتلك الدراسات، وما الجديد التي يميز بحثه عنها. (والفرق بين دراستي وهذه الدراسة...).

الفقرة السادسة: إشكالية الموضوع

كما مر معنا يجب أن تكون الإشكالية دقيقة جدا، وواضحة وموضوعة في إطار زمني ومكاني محددين، فكلما ضاقت المشكلة، كلما كانت النتائج أدق. ولا تقتصر الاشكالية على طرح سؤال معين، بل تصاغ على شكل نص توليفي يتفرع عنه أسئلة البحث الأساسية.

الفقرة السابعة: وضع الفرضيات العلمية للموضوع

تعد الفرضية تفسير مؤقت، يحاول الاجابة عن تساؤل داخل إطار مفاهيمي ونظري، بقصد التحقق، وتعتبر الفرضية جواب مؤقت عن إشكالية لم تنته دراستها بعد.

والفرضيات لها وظيفتين أساسيتين، أولها اقتراح تفسيرات للظاهرة المدروسة، وثانيهما توجيه جهود الباحث وتجميعها فيما يتماشى والسؤال الرئيسي لإشكالية البحث. وتكمن أهمية وضع الفرضيات في كونها تجنب الباحث من السقوط في متاهات البحث.

ومن ضمن الشروط التي تحكم الفرضيات:

- وضوح في المفاهيم، بحيث يجب أن يكون للمفهوم المعنى المقصود.

- أن تصاغ الفروض بإيجاز، حتى تكون عملية التحقق ممكنة.

- أن تكون الفرضيات قابلة للاختيار.

- أن لا يعتريها التناقض.

- سهولة الربط بين النظريات التي تم التوصل إليها مسبقا نتيجة التراكم المعرفي.

- وضع مجموعة من الفروض بدلا من فرضية واحدة على أساس أن تكون الفرضية قابلة للتحليل واستخلاص النتائج.

ومن ضمن مميزات الفروض:

- التصريح: يوضح الباحث جملة علاقات بين عناصر الموضوع.

- التنبؤ: وهو عبارة عن تخمين فيما يمكن أن يكتشف على مستوى الواقع.

ومن هنا فالفرضية هي وسيلة التحقق الامبريقي، الذي يعتبر خاصية من خصائص البحوث العلمية، على أساس مقارنة الافتراضات بالواقع من خلال الملاحظة.

وللفروض اشكال:

ـ فرضية أحادية المتغير: حيث يتم التركيز على متغير واحد متحكم في الظاهرة، مثلا الفقر هو السبب المباشر في الهدر المدرسي. فعنصر النقاش هو الفقر.

ـ فرضية ثنائية المتغير: بمعنى وجود عنصرين متحكمين في الظاهرة، فتبنى الفرضية على أساس عنصرين، مثلا نسبة المواليد ترتفع في المناطق القروية أكثر من المناطق الحضرية.

ـ فرضية متعددة المتغير: بمعنى وجود ظواهر متعددة في نفس الموضوع، مثال الفقر والمخدرات والتفكك الأسري يؤدي إلى الهدر المدرسي.

الفقرة الثامنة: منهجية دراسة الموضوع

خطوة أساسية ومهمة تمكن الباحث من الاعلان عن المنهج المتبع لدراسة الموضوع، الذي يلتزم به منذ البداية، لكن هناك من يلتزم الصمت، ولا يعلن عن المنهج المتبع، تاركا الأمر للقارئ كي يكشف المنهج المتبع في الدراسة، خصوصا بالنسبة للمواضيع التي تستدعي التنبؤ بفروض علمية متعددة المتغيرات.

الفقرة التاسعة: وضع التصميم أو التقسيم المعتمد

يتفق علماء المنهجية على أن خطة البحث، وطريقة عرضها تقرر مصير البحث، موافقة أو رفضا من قبل المجالس العلمية في الجامعات، وبناء على ذلك يصبح من أهم

واجبات الباحث أن يحرص كل الحرص على دقة صياغة خطة بحثه الذي ينوي تقديمه، وأن يحكم عناصرها بصورة تبرز أهمية البحث من جهة، وكفاءة الباحث من جهة أخرى.

ومن المسلم به أن البحث من دون خطة سابقة مدروسة بدقة وعناية، مضيعة للوقت، وتبديد للجهد، لأن إهمالها والبدء في كتابة البحث من دونها، ربما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبين عدم الترابط والتنسيق بين المباحث، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلية بعد كتابته.

إن وضع التصميم هو بمثابة البوصلة التي توجه الباحث، ورسم صورة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانبا من جوانب تلك الصورة، إنها أشبه ما تكون بالخارطة التي يضعها المهندس المعماري لبناء منزل أو عمارة. كما تجنبه الخروج عن الموضوع، وتمكنه من الاحاطة بالموضوع من كل جوانبه. وتقسيم البحوث العلمية قد يكون ثنائيا أو تقسيما ثلاثيا، لكن في غالب الأحيان ما يتم تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا، لما له من أهمية في التحكم في الموضوع، وتنظيم الأفكار تنظيما جيدا.

وعادة ما يقسم البحث إلى أقسام، والأقسام تتكون من فصول، والفصول تتكون من مباحث، والمباحث تتألف من مطالب، والمطالب تتوزع على فقرات، والفقرات تتفرع إلى أولا، ثانيا، ثالثا، وهكذا...

ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها عند وضع التصميم:

ـ لابد من الترابط بين عنوان الموضوع وأقسامه، وبين فصوله ومباحثه، وبين مباحثه ومطالبه، وهكذا حتى يظهر أن البحث كتلة واحدة مترابطة الأجزاء، ولو غيرت موقع قسم أو فصل شعرت بالاضطراب وعدم التناسق والانسجام، ولهذا ينبغي على الباحث أن يسأل نفسه عند وضع الأقسام والفصول والمباحث: لماذا أضع هذا القسم؟ أو الفصل هنا؟ وما وجه العلاقة بين هذا الفصل وعنوان القسم؟ وهكذا.

ـ يراعي في ترتيب الاقسام والفصول والمباحث أن تكون على أساس التسلسل العقلي، أو الناحية الزمنية أو بحسب الأهمية ونحو ذلك.

ـ ينبغي أن تكون عناوين الأقسام والفصول والمباحث شاملة لما تحتويه، مانعة من دخول غيرها فيها.

ـ يراعي في العناوين أن تكون واضحة في دلالتها على المراد منها.

ـ يراعى في العناوين أن تكون قصيرة بقدر الإمكان.

ـ المقدمة:

تشكل المقدمة شخصية الباحث، التي عادة تحمل صياغته وأسلوبه وفيها التعريف بالموضوع بتدرج منطقي، ليصل إلى الموضوع المراد بحثه.

وتتضمن الإطار العام للموضوع، كفكرة عامة يكونها الباحث حول الموضوع بشكل مختصر يتناول فيها الباحث: رصد الظاهرة، أبعاد الظاهرة، أهمية الموضوع، المنهج المتبع في الدراسة، اشكالية الموضوع، فرضيات الدراسة، ثم التصميم، لينطلق الباحث بعد هذه الخطوة إلى كتابة الموضوع أو إلى التحرير النهائي للموضوع. والمقدمة هي آخر ما يكتب في البحث.

ومن أخطاء الباحثين في كتابة مقدمات نجد:

ـ الاعتماد على مقدمات جاهزة يقتبسها الباحث من كتب أو رسائل علمية أو خطط مجازة.

ـ تزكية النفس وعدم تجرد الباحث وتحيزه لنفسه أو لبحثه، ومن العبارات التي نقرأها في بعض المقدمات:

. وطالعت الكثير من الكتب.

. هذه الموضوعات لا يتصدى لها إلا الفقهاء المتخصصون.

. الطول والاستطراد بحيث تصل بعض المقدمات إلى صفحات، بل يجب أن تتراوح بين 10 و14 صفحة.

ـ التحليل:

مرحلة أساسية ومهمة في بناء موضوع البحث لما يتضمنه من معلومات ومقاربات أساسية، تمكن الباحث من الاجابة عن التساؤلات المطروحة في المقدمة. وغالبا ما يتم تقسيم التحليل إلى قسمين مع احترام التسلسل المشار إليه أعلاه.

ـ الاستنتاجات:

كما هو معلوم لا تشكل الاستنتاجات تلخيصا للموضوع، وإنما مرحلة لها أهميتها في الخروج باقتراحات، وتساؤلات وأفكار يمكن أن تكون موضوعا بحثيا للتحليل والمناقشة.